14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الأحد -17 فبراير 2013م - العدد 15692

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

تأجيل مشاورات تشكيل حكومة تكنوقراط تونسية إلى الإثنين

■ تونس / متابعات :

دعت حركة النهضة الإسلامية أنصارها إلى التظاهر، في العاصمة تونس "للدفاع عن شرعية" الحكم الذي وصلت إليه بعد فوزها في انتخابات 23 أكتوبر 2011، وذلك رفضاً لدعوة أمينها العام ورئيس الوزراء، حمادي الجبالي، إلى تشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية.

من جهة أخرى، دعا المقربون من شكري بلعيد، المعارض اليساري البارز الذي اغتيل في السادس من فبراير السبت، إلى حفلين لإحياء ذكراه، في حين لم يسجل التحقيق أي تقدم، وسيجري الحفل الأول في جنوب تونس، والثاني في جندوبة (شمال غرب) التي تتحدر منها عائلته.

وأرجأ الجبالي، رئيس الحكومة التونسية وأمين عام حزب النهضة الإسلامي الحاكم، إلى الاثنين، المشاورات التي بدأها الجمعة مع رؤساء الأحزاب السياسية لتشكيل حكومة تكنوقراط تخرج البلاد من أزمة سياسية غرقت فيها منذ أشهر، وعمقها اغتيال المعارض بلعيد مطلع الشهر الجاري.

وكان الجبالي هدد بتقديم استقالته، السبت، إلى الرئيس التونسي، منصف المرزوقي، في حال فشلت مشاوراته مع الأحزاب السياسية حول تشكيل حكومة تكنوقراط.

وقال رئيس الحكومة للصحافيين، عقب الجولة الأولى من المشاورات مع الأحزاب السياسية، إنه "صارت جولة من تبادل الرأي بين من هو داعم للمبادرة (تشكيل حكومة التكنوقراط)، ومن هو ضدها، ومن هو في الوسط".

وأضاف "هناك تقدم وتطور في كل النقاط التي أثيرت، وقررنا أن نلتقي الاثنين لمواصلة المشاورات".

وطلب الجبالي من رؤساء الأحزاب السياسية الذين شاركوا في المشاورات عدم الإدلاء بأي تصريحات لوسائل الإعلام، لأن الوقت الآن ليس "وقت مزايدات"، على حد تعبيره.

وقال الباجي قايد السبسي، رئيس حزب "نداء تونس" الليبرالي المعارض، وكمال مرجان، آخر وزير خارجية في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ورئيس حزب المبادرة (ليبرالي معارض)، إن المشاورات كانت "إيجابية"، رافضين الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

وفي السادس من الشهر الجاري، وبعد ساعات من اغتيال بلعيد بالرصاص أمام منزله في العاصمة تونس، أعلن الجبالي قراره تشكيل حكومة تكنوقراط لتجنيب البلاد الدخول في "الفوضى" و"العنف".

ودعمت مبادرة الجبالي نقابات العمال ومنظمة أرباب العمل في تونس، ومعظم أحزاب المعارضة وجمعيات المجتمع المدني.

وعارضت النهضة مبادرة أمينها العام، وكذلك حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (علماني) بزعامة الرئيس التونسي المرزوقي، وحزبان آخران صغيران، وتطالب هذه الأحزاب بتشكيل حكومة مختلطة تضم سياسيين وتكنوقراط.

قصر (القبة) يعيش لأول مرة ليلة حرب شوارع بعد مليونية "كش ملك"

في مؤتمر "وطن بلا تعذيب": (800) حالة اعتقال في أقل من شهر بمصر جميعها شهدت اعتداءات بدنية وجنسية

■ القاهرة / متابعات :

شهد محيط قصر القبة مساء أول من أمس الجمعة، حرب شوارع عنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين المشاركين في مليونية «كش ملك»، حيث لاحقت قوات الأمن المركزي المتظاهرين أعلى كوبري القبة وبالشوارع الجانبية بعدما دفعت بالعديد من السيارات المصفحة وكثفت من إطلاق القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين وطلقات الخرطوش والبلى.

الأحداث بدأت بعد وصول المسيرات التي تضم المئات من المتظاهرين المشاركين في مليونية «كش ملك»، للمطالبة بإسقاط النظام وإقالة حكومة الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء وحل جماعة الإخوان المسلمين، وأشعل البعض منهم عددا من الشماريخ أمام البوابة الرئيسية للقصر الجمهوري بشارع القبة، مرددين العديد من الهتافات منها «الشعب يريد إسقاط النظام، ياللى واقف على الرصيف قولي فين حق الرغيف، حرية وعدالة إخوان مفيهاش رجالة، يسقط يسقط حكم المرشد».

فيما قام البعض الأخر بتحطيم الجدار الحديدي المتواجد أمام البوابة الرئيسية للقصر، في حين ألقى عدد منهم العديد من زجاجات المولوتوف على البوابة الرئيسية، وهو ما أدى إلى نشوب حريق في إحدى الحدائق المواجهة للبوابة.

وهو الأمر الذي ردت عليه قوات الأمن المتمركزة خلف البوابة باستخدام خراطيم المياه لتفرقة المتظاهرين وإبعادهم عن محيط القصر، واستمر المتظاهرون في إلقاء العديد من الحجارة وزجاجات المولوتوف على قوات الأمن المتواجدة بداخل القصر.

وتزايدت حدة الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين، حيث كثفت قوات الأمن من إطلاق العديد من القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين بصورة أكثر مما كانت عليه في أحداث التحرير وقصر الاتحادية، وهو الأمر الذي أدى إلى فرار المتظاهرين هربا إلى أعلى كوبري القبة، مما أدى إلى عرقلة الحركة المرورية.

ودفعت قوات الأمن بالعديد من السيارات المصفحة والعشرات من قواتها للاحقة المتظاهرين، حيث كثفت من إطلاق العديد من القنابل المسيلة للدموع وأعيرة الخرطوش والبلى على المتظاهرين والتي وصلت إلى شارعي ترعة الجبل المجاور لمترو الأنفاق وشارع مصر والسودان.

وعلى جانب آخر احتشد المتظاهرون ببداية شارع مصر والسودان، وقاموا بإشعال النيران في إطارات السيارات التي قاموا باصطحابها لتفادى الغازات المسيلة للدموع، فيما اعتلى عدد من الصبية الصغار وملثمون أعلى كوبري القبة المواجه لبوابة القصر، وقاموا برشق قوات الأمن بالحجارة وزجاجات المولوتوف.

وانتقلت الاشتباكات أعلى كوبري القبة، بعدما دفعت قوات الأمن بعدد من السيارات المصفحة للاحقة المتظاهرين أعلى الكوبري، وكثفت من إطلاق العديد من القنابل المسيلة للدموع وطلقات الخرطوش، الأمر الذي أدى إلى حالة من الكر والفر بين قوات الأمن والمتظاهرين، في حين ألقت قوات الأمن القبض على عشرات المتظاهرين، وقامت باحتجازهم بإحدى سيارات الأمن المركزي المتواجدة أسفل الكوبري لترحيلهم إلى قسم حدائق القبة.

واستمرت قوات الأمن في ملاحقة المتظاهرين بالشوارع الجانبية حتى أذان الفجر بعد الدفع بالعديد من السيارات المصفحة للشوارع المحيطة لقصر القبة، مكثفة من إطلاق أعيرة الخرطوش والبلى والقنابل المسيلة للدموع، فيما تدخل عدد من أهالي المنطقة لوقف الاشتباكات.

وشكل عدد من أهالي المنطقة لجانا شعبية على جميع المحلات والمنازل لتأمينها، معلنين عن ملاحقة المتظاهرين في حالة عودتهم مرة أخرى، خشية من وقوع معركة العباسية بمنطقة حدائق القبة، موضحين أن المنطقة من أكثر المناطق التي بها العديد من المحلات التجارية.

وأكد الأهالي قيامهم بإطلاق بعض أعيرة الخرطوش في الهواء لتفريق المتظاهرين وإبعادهم عن قوات الأمن، مضيفين أنهم ليسوا إخوانا ولا ينتمون لأي تيار إسلامي، ولكن لتخوفهم من تكرار هذه الأحداث بالمنطقة.

ومع قرب أذان الفجر توقفت الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين بعد انخفاض أعداد المتظاهرين أعلى القبة وبالشوارع الجانبية، حيث توقفت قوات الأمن عن إطلاق القنابل المسيلة للدموع وأعيرة الخرطوش، وتراجعت السيارات المصفحة مرة أخرى للتمركز بمحيط القصر، فيما افترش عدد من الصبية الصغار الأرض، مشعلين النيران في الأخشاب التي قاموا باصطحابها للتدفئة، وعادت حركة المرور مرة أخرى أعلى كوبري أكتوبر.

في موضوع آخر كشف أشرف عباس منسق حملة وطن بلا تعذيب، عن أن عدد حالات الاعتقال التي وقعت في الفترة من 24 يناير حتى 11 فبراير من العام الجاري، تعدت 800 حالة، بينها 459 بالقاهرة فقط، بجانب 70 حالة وفاة بينها 5 غير معلومين.

وأضاف خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده المركز المصري للحق في الدواء، بالتعاون مع حملة وطن بلا تعذيب، مساء الخميس، بمقر المركز، وتم خلاله عرض شهادات لعدد من الذين تم اعتقالهم مؤخرا، وتعرضوا لتعذيب بدني وجنسي، أن جميع المعتقلين تعرضوا أثناء اعتقالهم إلى اعتداءات بدنية، بينها اعتداءات جنسية.

وأوضح محمود فؤاد المدير التنفيذي للمركز المصري للحق في الدواء، أن قانون الطفل يمنع حبس الطفل تحت 18 عاما احتياطيا، لكن الفترة الماضية شهدت حبس ما يقرب من 400 طفل، معظمهم لا يتم إخبارهم بمكان احتجازهم، ودون أن تكون هناك تهمة موجهة لهم، مع تعرضهم للتعذيب البدني والانتهاكات الجنسية أثناء فترة اعتقالهم.

وأشار فؤاد إلى أن من بين من أدلوا بشهادتهم، الطفل زياد تيسير «12 عاما» الذي تم اعتقاله عقب خروجه من النادي الأهلي، خلال اشتباكات سميراميس، ثم إلقائه بسيارة الشرطة لمدة ساعتين، لافتا إلى أن أحد الضباط والذي يطلق عليه تامر السفاح، تعدى عليهم بالضرب لإجبارهم على الاعتراف بالحصول على أموال مقابل مهاجمة الشرطة، وهناك طفل اضطر للاعتراف بالحصول على 10 جنيه من شدة الضرب، بعدها تم نقلهم لمعسكر طرة، حيث كان يوجد ما يقرب من 300 طفل من سن 7 سنوات، وهناك تم إجبارهم على خلع ملابسهم، وعند عرضهم على قاضى التحقيقات فوجئوا بتوجيه تهم غريبة لهم، كالانتماء للبلاك بلوك والتراشق بالحجارة مع الأمن، وأضاف «كان يتم تقديم الأكل لنا في «جرادل»، وكان في منتهى السوء، ومياه مرة واحدة فقط في اليوم».

أما حسام الدين محمد «18 سنة»، وطارق أحمد «16 سنة»، والمنتميان للحركة فتم إلقاء القبض عليهما في اليوم التالي، لصدور قرار إلقاء القبض على أعضاء حركة البلاك بلوك، وذلك لمجرد ارتدائهما ملابس سوداء، حيث أكد طارق أنه كان يريد المشاركة في الوقفة التي تم تنظيمها أمام دار القضاء العالي، اعتراضا على القرار، لكنه وصل قبل الوقفة هو وزميل له يدعى محمد خالد، مما جعلهما يقرران التحرك، وبمجرد ابتعادهما 15 مترا عن مكان الواقعة، فوجئا بـ7 أشخاص يتجمعون حولهما، وبدءوا في ضربهما، ثم قاموا باعتقالهما وألقوهما بسيارة الترحيلات.

وأضاف أنه سأل الضابط عن سبب اعتقالهما، فقال إنها مجرد تحريات، وتم نقلهما للمعسكر، وهناك استمعت لأصوات تعذيب من غرف الحجز، وعندما سأل عن سبب ذلك قيل له «دلوقتى هتشوف»، حيث تم إلقاؤهما بزنزانة بغرفتين، واحدة تجمعنا بها وعددنا كان أكثر من 25 شخصا، وبها بطانيتان فقط، لأن الغرفة الثانية غمرت بالماء، وأجبرونا على خلع ملابسنا، وقام 5 ضباط من الأمن الوطني بالتحقيق معنا بتهمة الانتماء للبلاك بلوك، وعقب التحقيق عدة مرات، ألقونا مرة أخرى في الزنزانة، وهناك رأيت حسام الذي لم استطع التعرف عليه في البداية، بسبب آثار التعذيب على وجهه، كما كان يعانى من آثار ضرب شديد على كتفه، ورأيت أيضا شخصا ينزف، وطلب منا عدم الاقتراب منه بسبب إصابته بفيروس سي، وآخر اسمه محمد أحمد على «17 عاما»، وهو أحد المفقودين، كان «بيخرج يتعذب ويرجع»، ولا يستطيع تذكر شيء بسبب الكهرباء.

وأشار أنه تم نقله لنيابة الأزبكية، وكانت كل تهمتهم ارتداء الملابس السوداء، والأحراز كانت عبارة عن «تيشرتات سوداء، وشال».

أما خالد مقداد «20 عاما»، فتم إلقاء القبض عليه بقضية السفارة السعودية، وكان الوحيد الذي كان محتجزا بقضية سياسية بسجن وادي النطرون، وتم تنفيذ ما يسمى بـ«الدَخلة» معه، وهي اعتداء بدني وجنسي، مؤكدا أنه هو الوحيد الذي قاموا بالاعتداء عليه بهذه الطريقة، ولم يتم فعل ذلك مع أي من الجنائيين، وقاموا بنقله لأكثر من سجن لهذا الغرض، لافتا إلى أن أهله لم يعرفوا بمكانه سوى بعد 40 يوما من عملية الاعتقال، كما لم يستطيعوا مقابلته سوى بعد 40 يوما أخرى.

وأضاف، أنه تم توقيع الكشف الطبي عليه أكثر من مرة لإثبات الاعتداء جنسيا عليه، لكن هذه التقارير كانت تمزق وتكتب تقارير أخرى لا تثبت تلك الاعتداءات، والطبيب الوحيد الذي أصر على كتابة التقرير الصحيح لم يره بالسجن مرة أخرى.

في الوقت نفسه، كشف إيهاب عبد الفتاح، أحد أصدقاء محمد الجندي، أنهم سيقومون بالطعن على تقرير الطبيب الشرعي الذي أكد وفاته في حادث سيارة، لوجود إصابة برأسه غير محدد سببها حتى الآن، ولا يمكن أن تكون ناتجة عن حادث مماثل، وسيطالبون بتشكيل لجنة أخرى من الطب الشرعي، مع تقديم تقريرين آخرين، أحدهما لأطباء شرعيين سيعتمد من نقابة الأطباء، وآخر يقوم بإعداده د.عمرو منسي.

من ناحيته أعلن اتحاد «حماة الثورة» في اجتماعه الطارئ بالمكتب التنفيذي للاتحاد، رفضه التام لما قاله خطيب مليونية «معاً ضد العنف» الشيخ محمد الصغير، واتهامه لجبهة الإنقاذ أنها وراء أحداث العنف الأخيرة.

وقرر الاتحاد، تقديم بلاغ للنائب العام يتهم فيه محمد الصغير بالتحريض على استخدام العنف ضد جبهة الإنقاذ وضد كل المعارضة، وتحريض صريح لرئيس الجمهورية باستخدام العنف ضد المتظاهرين المعارضين للنظام وهذا ما يعاقب عليه القانون.

وقال الاتحاد: إن جماعة الإخوان هم أساس العنف والتاريخ يشهد لهم بهذا، بفضل التمويل واستخدام مليشياتهم لقمع الثوار، وهذا ما ظهر في أكثر من مناسبة، ولكنهم يخرجون ويستخفون بعقول الشعب باسم الدين والشريعة والحرية والديمقراطية وهم في الأساس يهدرون دماء الشعب المصري.

وقال الاتحاد: إننا نرفض كل أنواع العنف ونرفض تشويه جبهة الإنقاذ الوطني التي دائمًا تدعو لعدم استخدام العنف.

وجاء في بيان الاتحاد، «أن جبهة الإنقاذ هي المعارضة الحقيقية والواضحة لنا كثوار، وهي من ذهبت برفقتنا و شباب الثورة بالمبادرة التي قدمت لفضيلة الأمام الأكبر شيخ الأزهر لنبذ العنف، ولكن النظام وجماعته هم من خالفوا وثيقة الأزهر التي وقع عليها جميع القوى السياسية والثورية والحزبية وتعجب الاتحاد من خروج التيارات الإسلامية المؤيدة للرئيس مرسي في تظاهرات، معتبراً أياها استعراضاً لقوتهم».

وصرح محمد رمضان الأمين العام لاتحاد «حماة الثورة» أن تنظيم القوى المعارضة للمظاهرات، أمر طبيعي ومفهوم للجميع في كل دول العالم، واعتقد أن تظاهرات الإسلاميين أمام جامعة القاهرة أثبتت ضعفهم بالنسبة لإمكانياتهم في حشد المتظاهرين لأن الشعب تفهم ماذا تريد الجماعة، فبدلًا من أن تخرج الجماعة للتظاهر، فعليهم أن يصلحوا ما أفسدوه، ويعترفوا بأخطائهم، وفشلهم الذريع وفشل حكومتهم في إدارة البلاد فنزولهم يؤكد ارتباكهم وفشلهم.

وقال رمضان: إننا لم نندهش من الاتهامات التي توجهها جماعة الإخوان لجبهة الإنقاذ؛ لأننا نعلم جيدًا أن خطتهم المنهجة لتشويه المعارضة لا تستحق الرد عليها، وقال: على «الجماعة» أن تنظر لما تفعله في تظاهراتها، وقال: إننا رأينا موقفا غريب بمليونية (معا ضد العنف)، التي نظمتها الجماعة برفع صورة اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة السابق، ورفع أعلام تنظيم القاعدة، وأعلام دولة السعودية في الوقت الذي تنادي فيه الجماعة بنبذ العنف والشغب التي تشهدها البلاد علي أيديهم.

وقال رمضان: إن جماعة الإخوان تريد إرهاب الشعب المصري، وإرهاب المعارضة حتى لا يعارضهم أحد، وهذا لم يحدث على الإطلاق، وسنتصدى لهم بكل قوة وسننزل الشارع وسنشارك ضد النظام.

وقال رمضان: إن القيادات الثورية في حالة انعقاد مستمر، ولن تستسلم للتفاهات الصبيانية التي تنتهجها الجماعة فالثورة مستمرة فلن ترهبنا المليشيات ولن يمنعنا قانون تنظيم التظاهر من النزول لأن الحرية ليس لها قانون لتقييدها، والثورة أتت من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، وهذا لم نره أيام النظام الحالي بل تسير مصر من سيئ إلى أسوأ.

أول ظهور للرئيس الفنزويلي بعد غياب شهرين

■ كاراكاس / وكالات :

ظهر رئيس فنزويلا هوغو شافيز لأول مرة أول من أمس الجمعة في صور نشرتها الحكومة وقالت إنها التقطت له الخميس، واعترفت بأنه ما زال يتنفس بواسطة أنبوب يمر عبر القصبة الهوائية، وذلك بعد أكثر من شهرين من الغياب والصمت، تسربت خلالها شائعات حول وضعه الصحي الحقيقي.

وظهر شافيز (58 عاما) في أربع صور عرضها التلفزيون الحكومي، في إحداها كان مبتسما وهو ممد على فراش بمستشفى بالعاصمة الكوبية هافانا حيث يعالج من السرطان، ويقرأ صحيفة الحزب الشيوعي الكوبي «غرانما» وابنتاه تحيطان به.

وقبل عرض الصور، أعلن وزير الإعلام الفنزويلي أرنستو فيليغاس في بيان أنه بعد الالتهاب الرئوي الذي أصيب به الرئيس إثر العملية الجراحية التي أجريت له، فإنه «يتنفس بواسطة أنبوب في القصبة الهوائية يمنعه من التكلم».

وأضاف الوزير أن شافيز في وعيه إلا أنه يصعب عليه التكلم مؤقتا، مشيرا إلى أن الأطباء يعالجون حالة الالتهاب الرئوي التي أصيب بها جراء العملية الجراحية.

وبدوره، قال خورخي أريزا وزير العلوم وزوج ابنة شافيز إن الأخير يعاني من صعوبة في الكلام، لكنه يكتب أوامره وقال إن صوته ليس صوته العادي.

وأعلن نيكولاس مادورو نائب الرئيس الفنزويلي مؤخرا أن شافيز «يتعافى تدريجيا وسيعود قريبا» إلى فنزويلا، لكن لم تصدر أي معلومات دقيقة عن تاريخ عودته أو قدرته على الحكم.

وكان آخر ظهور لشافيز في 10 ديسمبر وهو بصدد الصعود إلى الطائرة في طريقه إلى كوبا، ملقيا التحية على أنصاره.

ويعاني شافيز من سرطان في منطقة الحوض اكتشفه أطباء كوبيون في يونيو 2011، وخضع لأربع جراحات تتعلق بالسرطان في كوبا، كان آخرها العملية التي استغرقت ست ساعات يوم 11 ديسمبر في هافانا.

واتهم المعارضون مسؤولي الحكومة بالتكتم على حالته الصحية، وقال هنريكي كابريليس أبرز وجوه المعارضة الخميس عبر موقع تويتر إن السلطة تكذب من جديد حول الوضع الصحي للرئيس، معتبرا أنه غير قادر بالتأكيد على التحدث أو توقيع مراسيم خلافا لما يؤكده وزراؤه.

وأعيد انتخاب شافيز -الذي يتولى الحكم منذ 1999 - لولاية من ست سنوات في 7 اكتوبر الماضي، لكنه لم يتمكن من أداء اليمين أمام الجمعية الوطنية في 10 يناير ، كما ينص الدستور على ذلك.

أبو الهمام على قائمة «الإرهاب الأميركية»

■ واشنطن / وكالات :

أدرجت الولايات المتحدة اسم القيادي في تنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي يحيى أبو الهمام على لائحتها السوداء للأشخاص المشمولين بالعقوبات لتورطهم في «الإرهاب».

وقال وكيل وزارة الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ديفد كوهين في بيان للوزارة أمس «أبو الهمام يقوم بدور رئيسي في متابعة الأنشطة الإرهابية لهذه المجموعة في شمال أفريقيا ومالي».

وأكد أن «الولايات المتحدة ستواصل دعم جهود فرنسا والمجتمع الدولي في مكافحة التطرف العنيف لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مالي وفي سائر أنحاء منطقة الساحل والصحراء».

وأضاف البيان «لقد كنا شهودا على آلام تسبب بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لسكان أبرياء ولرهائن في قبضته ونحن ما زلنا مصممين على تجفيف منابع التمويل التي يحتاج إليها التنظيم لتجنيد أعضاء جدد وتنفيذ مخططات اعتداءاته».

وقالت الوزارة «إن الجماعة المتشددة جنت ملايين الدولارات من خطف واحتجاز أجانب ومن المعتقد أنها تحتجز حاليا سبعة رهائن فرنسيين على الأقل».

وأبو الهمام جزائري في الثلاثينيات من العمر وقد عينه زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبد المالك دروكدال المعروف باسم أبو مصعب عبدالودود «أميرا لتنظيم القاعدة» في منطقة الساحل والصحراء.

كلمات

› رفعت السعيد

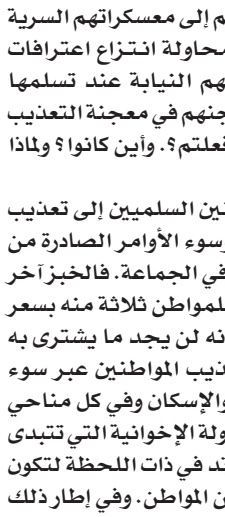

عندما يتثاءب د. مرسي

تصطف الجرائم واحدة خلف الأخرى في طابور طويل وفي أقل من شهر سجل الحكم الإخواني رقما قياسياً في ارتكاب جرائم سوف تسجل له في تاريخ مجلل بالعار. أحداث بورسعيد ثم الاعتداء الوحشي على جنازة الشهداء ليكون هناك شهداء جدد.. ويتثاءب د. مرسي ويطالب بالتحقيق. ثم أحداث الإسماعيلية والسويس، وتثاؤب آخر يتلوه أمر بالتحقيق ثم سحل المواطن المسكين وتعرية عورته أمام العالم أجمع، ومرة أخرى يتثاءب د. مرسي. ثم الاغتيال الوحشي تحت التعذيب النازي في معسكرات سرية للشهيد محمد الجندي، ثم شهيد آخر وغيره ويمتد الطابور طويلاً، فهذه طبيعة الحكم المتأسلم وهكذا فعلها في بلدان أخرى سبقته فأغرقت شعبها ثم أغرق نفسه في دماء لم تجف. وسبق ذلك تدبير غير محكم لمذبحة الاتحادية، حيث حشدت الجماعة أعضاء جهازها السري المسلح، بزعم حماية الرئيس، وكأن الحرس الجمهوري عاجز أو غير راغب في حماية ساكن القصر الرئاسي.

ومارس هذا الجمع المتوحش أبشع جرائم التعذيب والضرب والسحل وتعرية المتظاهرين، وكأن التعرية بذاتها مزاج عندهم، واقتيد العديد منهم إلى معسكراتهم السرية لممارسة التعذيب مرة أخرى ومحاولة انتزاع اعترافات مزعومة منهم. ودون أن تسألهم النيابة عند تسلمها للمقبوض عليهم بعد أن جرى عجنهم في معجنة التعذيب الإخوانى من أنتم؟ وبأي صفة فعلتم؟. وأين كانوا؟ ولماذا عذبتموهم؟.

ويتمدد تعذيب واغتيال المواطنين السلميين إلى تعذيب المواطنين عامة عبر سوء الأداء وسوء الأوامر الصادرة من الجماعة، أو بالتحديد من فلان في الجماعة. فالخبز آخر ملاذ الفقراء ينقرض حجمه، وللمواطن ثلاثة منه بسعر مدعم فإن جاع يستمر جائعاً لأنه لن يجد ما يشترى به غير المدعم، وتتراكم عملية تعذيب المواطنين عبر سوء التعليم والعلاج ووسائل النقل والإسكان وفي كل مناحي الحياة. والمثير للدهشة هو أن الدولة الإخوانية التي تتبدى فرعونية الأداء نازية التعذيب ترتد في ذات اللحظة لتكون متهالكة منبطحة في تحقيق أمن المواطن. وفي إطار ذلك كله يخرج علينا د. مرسي وقادة الجماعة يتحدثون في براءة الملائكة، متهمين جبهة الإنقاذ بأنها تعطي غطاءً للعنف. ولأن افتقاد الذكاء متوفر فقد سئل أحدهم في واحدة من الفضائيات:

هل التظاهر السلمي ممنوع؟ فأجاب: بالقطع لا. إذن متى لا يكون غطاءً للعنف؟ فقال ببساطة أو ببلاهة: يتظاهرون فإن حاول شخص استخدام العنف يفضون المظاهرة وهنا يستطيع الأمن القبض عليه.

وهذه المطالبة غير الذكية تعني عدة أشياء، منها أن جبهة الإنقاذ تحكم قبضتها على مئات الألوف وتأمرهم فيطيعون في التو وهذا غير صحيح، فالشعب ساخط وغاضب وكاره ولن يستجيب، ومنها أن الجماعة يمكنها أن تدس على صفوف مئات الألوف واحداً من أشاوس مذبحة الاتحادية ليلقي حجراً فننفض نحن سريعاً. إنه الذكاء الإخواني المنقوع في حمأة التسلط والتأسلم والرفض لأي عقل أو تعقل.

رئيس حزب (التجمع) المصري

تحذيرات من أزمة غذائية بأفريقيا الوسطى

■ نيويورك / وكالات :

حذرت الأمم المتحدة من حدوث أزمة غذائية في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية بالبلاد إثر التمرد الذي سيطر على العديد من البلدات وهدد العاصمة بانغي.

وذكر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن أسعار السلع الأساسية مثل الذرة ارتفعت بشكل كبير بفعل عرقلة حركة التجارة في مناطق يسيطر عليها تحالف المتمردين «سيليكا» وسط البلاد مما أدى لتضرر نحو ثمانمائة ألف شخص.

وأضاف البرنامج أن المخزونات من الغذاء نفدت بسبب عمليات نهب واسعة النطاق وعدم توفر الأمن للمزارعين.

ووفق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة فإنه منذ ديسمبر فر نحو 13 ألف شخص من البلاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة.

وقال المتحدث باسم المفوضية سيمبليس كباندجي في كينشاسا إن معظم اللاجئين في الكونغو أبلغوهم أن مسلحين هددوهم بالقتل ونهبوا منازلهم ومتاجرهم.

وكان متمردو تحالف سيليكا قد شنوا هجوما على القوات الحكومية في ديسمبر الماضي وسيطروا على العديد من البلدات وتقدموا نحو العاصمة بانغي.

ووقع المتمردون اتفاقا لوقف إطلاق النار مع الحكومة في 11 يناير وشكل الطرفان حكومة وحدة وطنية أوائل الشهر الجاري غير أن الوضع ما زال مضطربا.

وقال برنامج الأغذية إنه يجب ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، مضيفا أن المزارعين في الجزء الشمالي من هذه المنطقة محرومون من مصدر دخلهم الرئيسي لعدم قدرتهم على نقل محصولهم من القطن إلى السوق.

واستنادا إلى تقييم للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية فإن هذه المناطق ستشهد نقصا في المواد الغذائية في موسم الأمطار في الفترة من مايو حتى سبتمبر.